

# اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٢٠

الدورة الثالثة

نيويورك، ٢٩ نيسان/أبريل - ١٠ أيار/مايو ٢٠١٩

## نزع السلاح النووي

### ورقة عمل مقدمة من الاتحاد الروسي

- ١ - يعد تخليص العالم من التهديد الذي تشكله أسلحة الدمار الشامل، بما فيها الأسلحة النووية، أولوية رئيسية من أولويات السياسة الخارجية الروسية. فقد أعلن الاتحاد الروسي مرارا عن التزامه بإخلاء العالم من الأسلحة النووية. واتخذ الاتحاد الروسي، سيرا على هذا النهج، خطوات متتالية لخفض الأسلحة النووية والحد منها، مما أسفر عن خفض الترسانة النووية الروسية بأكثر من ٨٥ في المائة على مدى السنوات الثلاثين الأخيرة.
- ٢ - واليوم تشكل مسألة نزع السلاح النووي محور تركيز عملية استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. فثمة حاجة ملحة إلى النظر في الخطوات الممكنة اتخاذها في المستقبل في هذا المجال. وقد أعاد الاتحاد الروسي تأكيد استعداده للقيام بذلك في العديد من المناسبات، بما في ذلك على أعلى المستويات، استنادا إلى المبدأ القائل بأن إحراز المزيد من التقدم نحو نزع السلاح النووي ينبغي أن يتم في تقيد صارم بالمادة السادسة من المعاهدة، في سياق نزع السلاح العام والكامل.
- ٣ - والنهج الذي يتبعه الاتحاد الروسي نجح يستند إلى الواقعية والبراغماتية.
- ٤ - ونحن مقتنعون بأن جهود نزع السلاح النووي يجب أن تبذل على نحو تدريجي، مما يعني إحراز تقدم مطرد نحو تحقيق هذا الهدف عن طريق اتخاذ تدابير عملية لخفض الأسلحة النووية والحد منها وتقليص دورها في التخطيط العسكري.
- ٥ - وينبغي إيلاء الأولوية، في تنفيذ التدابير العملية الرامية إلى نزع السلاح النووي، لمبدأ الأمن غير القابل للتجزئة. فتنفيذ تلك التدابير ينبغي أن يؤدي إلى تعزيز السلم والاستقرار والأمن في العالم لفائدة جميع الدول دون استثناء.
- ٦ - ومن الضروري بذل جهود متسقة لوضع الأساس اللازم لإحراز التقدم نحو تحقيق نزع السلاح النووي. ويعني ذلك، أولا وقبل كل شيء، تحسين الوضع الاستراتيجي في مناطق معينة وفي العالم ككل.



- ٧ - وبالنسبة إلى روسيا، تعد حيازة هذه الأسلحة ضرورة وهي الرد الوحيد الممكن في وجه تهديدات خارجية محددة إلى حد كبير. ولن يكون من المجدي التخلي عن الأسلحة النووية إلى أن يتم التصدي لتلك التهديدات. وفي الوقت نفسه، يمكن تحديد دور الأسلحة النووية بشكل أكبر وخفضه في ضوء التطورات والتغيرات التي تشهدها الأوضاع الاستراتيجية.
- ٨ - ولهذا السبب، يصر الاتحاد الروسي على أن نزع السلاح النووي لا يمكن فصله عن طائفة واسعة من العوامل التي تؤثر تأثيراً سلبياً على الاستقرار الاستراتيجي. وينبغي للمجتمع الدولي أن يولي اهتماماً خاصاً للأعمال المزعزعة للاستقرار التي تقوم بها بعض البلدان التي تعتقد أن السهر على أمنها لا يقتضي منها أن تأخذ في الاعتبار المصالح الأمنية الوطنية للدول الأخرى.
- ٩ - ويجب علينا أن نعارض بشدة المحاولات الرامية إلى إضعاف هيكل نزع السلاح القائم منذ عقود، وأن نكفل في الوقت نفسه عدم تقويض مصداقية المنظمات الدولية ونظم تحديد الأسلحة. والإجراءات التي تتعارض مع المعاهدات والاتفاقات المبرمة في مجالات الأمن والاستقرار وتحديد الأسلحة إجراءات غير مقبولة، شأنها في ذلك شأن المحاولات الرامية إلى إضعاف القدرة الدفاعية للبلدان الأخرى عن طريق الممارسة غير المشروعة المتمثلة في فرض جزاءات انفرادية في التفاف على مجلس الأمن.
- ١٠ - وينبغي للمجتمع الدولي أن يولي الاهتمام على سبيل الأولوية إلى الأثر المزعزع للاستقرار الناجم عن الإجراءات الانفرادية التي تتخذها الولايات المتحدة الأمريكية دون قيود من أجل تطوير منظومتها الدفاعية المضادة للقذائف ونشرها على الصعيد العالمي. كما ينبغي له بذل قصارى الجهود من أجل منع تسليح الفضاء الخارجي وانطلاق سباق تسلح جديد تحفزه التطورات التكنولوجية، بما يؤدي إلى زيادة الاختلالات الكمية والتنوعية في الأسلحة التقليدية. ومن غير المرجح أن تفضي البيئة الأمنية الدولية إلى اتخاذ مزيد من الخطوات نحو نزع السلاح النووي، ما لم تتم تسوية هذه المسائل.
- ١١ - ويرى الاتحاد الروسي أن إطلاق محادثات شاملة بشأن المسائل الأمنية التي تثير شواغل المجتمع الدولي، بما فيها المسائل المتعلقة بتحسين أنواع الأسلحة الموجودة ونشوء أنواع أخرى جديدة، أضحى أمراً مستعجلاً.
- ١٢ - ويتعين اتخاذ موقف جماعي للتصدي للعدد المتزايد من التحديات والتهديدات الأمنية الدولية ولأثرها السلبى على عمليات نزع السلاح. وفي هذا الصدد، ما فتى الاتحاد الروسي يدعو باستمرار وبقوة إلى المسارعة بإطلاق حوار لأصحاب المصلحة المتعددين فيما بين جميع الدول التي تملك قدرات نووية عسكرية.
- ١٣ - وسيستلزم إطلاق عملية متعددة الأطراف لنزع السلاح النووي إنشاء أطر سياسية وتنظيمية تشمل نظاماً للالتزامات والتفاهات والإجراءات المتبادلة، بما في ذلك في مجال التحقق. وفي هذا الصدد، أضحى اتباع نهج قائم على توافق الآراء يأخذ في الاعتبار مصالح جميع البلدان أمراً ضرورياً بشكل متزايد.
- ١٤ - والمحاولات الرامية إلى إرغام الدول الحائزة للأسلحة النووية على التخلي عن مخزونها دون شروط، ودون مراعاة واقعها الاستراتيجي ومصالحها الأمنية المشروعة، ومحاولات تؤدي إلى نتائج عكسية. فهذه الإجراءات تتعارض مع مبادئ الحفاظ على الاستقرار الدولي وتوفير الأمن المتكافئ وغير القابل للتجزئة للجميع، وتسهم في تنامي التوترات داخل المجتمع الدولي. ويرى الاتحاد الروسي أنه يمكن، دون شك، طرح مسألة حظر الأسلحة النووية بوصفه تدبيراً فعالاً لنزع السلاح النووي وفقاً للمادة

السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. غير أنه لا يمكن القيام بذلك إلا في المرحلة النهائية من عملية نزع السلاح المتعددة الأطراف، لضمان عدم قابليتها للرجعة. واتخاذ مثل هذه الخطوة سابق لأوانه في ظل الظروف الراهنة.

١٥ - ومن أشد التحديات التي تواجه النظام النووي هو ما يسمى "ترتيبات المشاركة النووية" التي تعمل بها منظمة حلف شمال الأطلسي، والتي تقرن بين التخطيط النووي وعمليات نشر الأسلحة النووية باستخدام الطائرات الحاملة للطائرات وأطقم الطائرات والمطارات ووحدات الدعم البري التي يملكها أعضاء الحلف من الدول غير الحائزة للأسلحة النووية. وقد وجه الاتحاد الروسي النظر مرارا إلى حقيقة مفادها أن هذه الممارسة تتعارض بشكل مباشر مع روح ونص معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. فالمادة الأولى من المعاهدة تحظر قيام الدول الحائزة للأسلحة النووية بنقل السيطرة على الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى إلى أي جهة سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة. وتحظر المادة الثانية من المعاهدة قبول الدول غير الحائزة للأسلحة النووية نقل السيطرة على هذه الأسلحة إليها من أي جهة كانت تقوم بنقلها، سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة. ونحن نرى أن الدول الأخرى الحائزة للأسلحة النووية ينبغي لها سحب أسلحتها النووية إلى أراضيها، وإزالة أي بنية تحتية أقيمت خارج حدودها تتيح نشر تلك الأسلحة بسرعة، ووقف الأعمال التحضيرية لمثل ذلك النشر التي تشارك فيها الدول غير الحائزة للأسلحة النووية. ومن شأن ذلك أن يعزز الأمن الدولي ويشجع على زيادة تخفيض المخزونات النووية والحد منها.

١٦ - وخلاصة القول إن من غير الممكن إقامة تعاون بناء يركز على النتائج بشأن نزع السلاح النووي ما لم توضع في الحسبان المصالح الأمنية لجميع الأطراف في العملية، وما لم تعامل جميع الأطراف باحترام متبادل، وما لم يتم التقييد بشكل صارم بمبدأ توافق الآراء من أجل كفالة الحفاظ على التوازن بين مصالحها. وتلك هي الحالة الراهنة على وجه التحديد في ظل التحديات المعقدة التي تواجه الأمن والاستقرار الدوليين اليوم. وأي تحديات تواجه نظام عدم الانتشار النووي يمكن، بل يجب، تسويتها على النحو المنصوص عليه في المعاهدة، في امتثال صارم لقواعد القانون الدولي.